الأهرام

■ ٦ نوفمبر ٢٠٠٠ ■

## الدكتور فتحي سرور:

# الأموال والنفوذ لايحسمان الانتخابات

أكد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ان العامل الحاسم في المعركة الانتخابية هو حب الناس وليس للسلطة أو النفوذ او المال.

وقال سرور خلال لقائه مع عدد من القيادات التعليمية وعدد من ابناء السيدة زينب وزينهم ان المال قد يكون له بريقه ولكنه ليس الحاكم في المعركة الانتخابية .فاذا استخدم المال لخدمة الناس فان هذه الخدمات هي التي ستنجح صاحبها وليس المال ..وانه اذا استطاع صاحب النفوذ أن يحترم الناس بنفوذه فان الخدمات هي التي ستنجح صاحبها .

وأضاف أن النفوذ نفسه كمصدر للسطوة والاوامر ينفر الناس ..أما النفوذ كمصدر وكأسلوب للقهر واستغلال الناس فلاأثر له لان الناس لديها من الوعي الذى يجعلها ترفض مثل هذه الامور..

مؤكدا ان المال الذى يستخدم فى الرشوة الانتخابية لاجدوى منه لانه ليس كل الناس مرتشين انما الناس فى عمومهم وأغلبيتهم الكاسحة شرفاء وبالتالى فلن تكون الغلبة للنفوذ أو للمال المستخدم فى رشوة الناس.

وذكر الدكتور سرور انه ليس لديه برنامج خاص بدائرة السيدة زينب التى يخوض الانتخابات البرلمانية للفوز بمقعدها عن الفئات وقال أنا أرشح نفسي لمجلس الشعب لا للمجلس المحلى وخدماتى لهذه الدائرة احدثت تغييرا جذريا ..مشيرا الى ان المناطق العشوائية تحولت الى مناطق حضارية وهناك منطقة عشوائية كانت فى حدائق زينهم تم تحويلها الى منطقة حضارية انشىء بها ناد اجتماعى ومكتبة تحمل اسم الاقتصادى الكبير طلعت حرب ومستشفى للعيون ومركز للملابس الجاهزة .

■ د. فتحي سرور

وقال ان الاقبال على صناديق الاقتراع هو خير ضمان لاختيار النائب الاصلح فى تمثيل الدائرة مشيرا إلى ان أهم تلك العلامات فى الممارسة الديمقراطية التى حققها الرئيس حسنى مبارك هو الاشراف القضائى الكامل على الانتخابات. ومن جهة أخرى قال الدكتور سرور فى سياق برنامج «حوار الأسبوع» الذى بثته قناة «إم.بى.سى» التليفزيونية إن الرئيس حسني مبارك طالب باشراف قضائي أكثر ثم صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى يونيو الماضى الذى مد مظلة الاشراف القضائى إلى كل اللجان الفرعية.

وأوضح أن الرئيس مبارك رأى تنفيذ تفسير حكم المحكمة الدستورية العليا مؤكدا أن الحكم ملزم. وأشار إلى أن هذا الأمر لم يحدث فى مصر فقط وانما حدث ايضا فى المانيا حيث صدر فيها حكمان من المحكمة الدستورية العليا فى الثمانينات قالت بعدم دستورية الانتخابات بسبب سوء تقسيم الدوائر وفى اليابان صدرت ثلاثة أحكام حكم فى السبعينات وحكمان فى الثمانينات ببطلان الانتخابات بسبب سوء تقسيم الدوائر ولكن لم يعطلوا الانتخابات حرصا على الأمن القومى والاستقرار.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية